تعديلات قانون النقد والقرض وأهم تحديات القطاع المصرفي الجزائري.

1. التعديلات:

لقد عرف قانون 90 - 10 المتعلق بالنقد والقرض عدة إصلاحات وتعديلات سمحت بتطوير النظام النقدي وبنك الجزائر، وصولا إلى الشكل النهائي الذي وصل إليه اليوم. وتمثلت هذه التعديلات فيما يلي:

1.1 الأمر 01 - 01 المعدل والمتمم لقانون 90 - 10 المتعلق بالنقد والقرض:

عرف قانون النقد والقرض تعديلا بموجب الأمر 01 - 01 المؤرخ في 27 / 02 / 2001، حيث جاء هذا الأمر بهدف إجراء تعديلات، وتمثلت أساسا في تقسيم مجلس النقد والقرض إلى جهازين وهما: جهاز مجلس الإدارة، والذي يشرف على إدارة وتسيير شؤون البنك المركزي حسب البنود المنصوص عليها في القانون. أما الجهاز الثاني فهو مجلس النقد والقرض وهو مكلف بأداء دور السلطة النقدية والتخلي عن دوره كمجلس إدارة لبنك الجزائر.

2.1 الأمر 03 - 11 المتعلق بالنقد والقرض:

بموجب الأمر رقم 03 - 11 الصادر في 26 أوت 2003 والمتعلق بالنقد والقرض، تم إلغاء قانون 90 - 10 المتعلق بالنقد والقرض السابق والصادر في 1990 / 04 / 14، وإعطاء حرية إضافية بغرض توفير الشروط المواتية في مجال النقد والقرض والصرف للتطور الاقتصادي والسهر على تحقيق الاستقرار الداخلي والخارجي للعملة. ويهدف هذا الأمر إلى:

- تمكين بنك الجزائر من ممارسة صلاحياته بشكل أفضل.
- تعزيز التشاور بين بنك الجزائر والحكومة في المجال المالي.
- ضمان حماية أفضل للبنوك والساحة المالية والإدخار العمومي.

3.1 الأمر 10 - 04 المعدل والمتمم للأمر 03 - 11 المتعلق بالنقد والقرض:

في 26 / 08 / 2010 تم إصدار الأمر رقم 10 - 04 ليعدل ويتمم الأمر 03 - 11 والمتعلق بالنقد والقرض، بغرض تعزيز الإطار المؤسساتي ومراقبة البنوك والمؤسسات المالية، حماية الزبائن وتحسين نوعية الخدمات البنكية، ومن أهم اعتباراته اتخاذ الإجراءات التي من شأنها ممارسة النشاط البنكي في شكل شراكة باعتبار قانون المالية التكميلي لسنة 2009 والذي اعتمد الشراكة كأسلوب لجلب الاستثمارات الأجنبية.

4.1 القانون 17 - 10 المتمم للأمر 03 - 11 المتعلق بالنقد والقرض:

تم إصدار القانون رقم 10 - 17 في 11 / 10 / 2017 متمما للأمر 03 - 11 المتعلق بالنقد والقرض، ومس القانون تعديل المادة 45 بإضافة مادة 45 مكرر، والتي نصت على أن بنك الجزائر يستطيع بشكل استثنائي ولمدة خمس سنوات بتمويل الخزينة العمومية بشكل مباشر عن طريق شراء

السندات المالية التي تصدرها، وذلك في الحالات التالية:

أ. تغطية احتياجات تمويل الخزينة؛

ب. تمويل الدين العمومي الداخلي؛

ج. تمويل الصندوق الوطني للاستثمار.

5.1 القانون رقم 23- 09: ومؤرخ في 3 ذي الحجة عام 1444 الموافق 21 يونيو 2023، يتضمن القانون النقدي والمصرفي و هو الآلية التنظيمية التي تحكم إدارة وتشغيل بنك الجزائر وتحديد صلاحياته وعملياته. ينظم القانون تكوين وصلاحيات المجلس النقدي والمصرفي ويحدد مهام وصلاحيات اللجنة المصرفية على وجه الخصوص.

2. أهم تحديات القطاع المصرفي الجزائري في ظل تعديلات قانون النقد والقرض:

إن وتيرة الاصلاحات التي ميزت النظام المصرفي الجزائري يجب أن تبقى متواصلة وذلك بالنظر للتحديات الكبيرة والمتنوعة التي مازالت تواجه القطاع المصرفي في الجزائر، وهي تحديات ذات مستويين داخلي وخارجي.

1.2 التحديات الداخلية: وتشمل الكثير من السلبيات التي مازال يعاني منها الجهاز المصرفي الجزائري والتي من أهمها:

- **صغـر حجم المصـارف الجزائرية**: وذلك بالرغم من التطور الذي عرفته فيما يتعلق بزيادة اصولها ورؤوس أموالها، فهي تعد صغيرة الحجم إذا ما قورنت بالبنوك العربية والدولية. وهو ما سيحد من قدرتها على التمويل طويل الاجل وكبير الحجم بالاضافة الى التقليل من مستوى الخدمات والمنتجات التي تقدمها للعملاء وبالتالي تخفض من قدرتها التنافسية.

- **هيكـل ملكيـة المصـارف**: إن هيكل ملكية القطاع المصرفي الجزائري مازال يسيطر عليه القطاع العام ويمثل نسبة كبيرة منه، حيث نجد أن من بين حوال 20 مصرفا معتمدا يمتلك القطاع العام 8 مصارف وهي الأكثر حجما في السوق المصرفية. وهذه الهيمنة العمومية لا تتيح الظروف المناسبة للمنافسة التي تعمل على تطور النشاط المصرفي، رغم المجهودات المبذولة لخوصصة البنوك العمومية.

- **التركز في نصيب المصـارف**: حيث يتميز الجهاز المصرفي الجزائري بارتفاع درجة التركز ، أي ارتفاع نصيب عدد قليل من المصارف من مجمل الأول المصرفية، إذ تمتلك المصارف العمومية لوحدها ما يقارب 95 % من إجمالي الاصول المصرفية، وهو ما يحد من المنافسة كذلك.

- **القروض المتعثـــرة**: إذ لا تزال البنوك الجزائرية تعاني من ارتفاع نسبة القروض المتعثرة، وهذا نتيجة ممارسات الاقراض غير المدروسة والتي لا تخضع لقواعد العمل المصرفي التجاري المتمثلة في الربحية والمردودية المالية والتدخل الاداري في تسيير عمل المصارف.

- **ضعف كفـاءة انظمـة المدفوعـات**: فالملاحظ أن أنظمة تسوية المدفوعات تعاني من ضعف كبير في تسوية التعاملات بين البنوك، واستخدام المقاصة اليدوية والبطء في تحصيل الشيكات والتحويلات المالية. وهذا ما شجع المتعاملين الاقتصاديين بالتعامل خارج الجهاز المصرفي، حيث ضاعف ذلك من حجم المعاملات التي تتم نقدا.

- **ضعف إستخدام التكنولوجيا**: إن استخدام التقنيات الحديثة يمكن المصارف من التوسع وتنويع الخدمات التي تقدمها لعملائها ويساهم بالتالي في رفع كفاءة الوساطة المالية، إلا أن الجزائر لاتزال تحتاج إلى زيادة مستوى الاستثمار في التكنولوجيا المصرفية وتطبيق الانظمة والبرامج العصرية لتكون قادرة على مواكبة المنافسة في الاسواق الداخلية الخارجية.

- **ضعف الإفصاح والرقابـة**: تفتقر المؤسسات المصرفية في الجزائر وخاصة العمومية منها إلى الحد الأدنى المطلوب للإفصاح، وهذا ما يؤكده غياب البيانات وصعوبة الحصول عليها لإجراء الدراسات والمقارنات بينها وبين المصارف الدولية. بالاضافة إلى ما يشهده الاطار الرقابي من ركود في جانبه التطبيقي الغير المفعل من طرف هيئات البنك المركزي بالرغم من ما يعرفه من تحسن متواصل في جانبه التشريعي.

- **قيود مالية، محاسبية، تنظيمية وقانونية**: والتي من بينها عدم ملائة المخطط المحاسبي القطاعي الخاص بالبنوك في تغطية الحسابات وطرق معالجة العمليات البنكية وكذلك غياب محاسبة تحليلية ينعكس مع واقع هذه البنوك. بالاضافة إلى ضعف منظومة الاتصال التنظيمي بين مختلف الاطارات والعمال.

2.2 التحديات الخارجية: وتتمثل التحديات الخارجية التي تواجه النظام المصرفي الجزائري في التغيرات السريعة في المحيط الدولي الذي يتعامل معه، ومن أبرز هذه التحديات:

- **الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية وتحرير الخدمات المصرفية**: في ظل تحرير الخدمات المالية والمصرفية ونتيجة لتواضع امكانات الجهاز المصرفي الجزائري في مجال الخدمات المصرفية والمالية، وانخفاض كفاءته وقدرته التنافسية فإنه سيواجه عدة تحديات، كحدة المنافسة خاصة في مجال الفنون الحديثة في العمل المصرفي، بالاضافة إلى أن إتاحة الفرص للبنوك الأجنبية لتقديم خدماتها محليا سوف يكون لسياسات هذه البنوك آثار سلبية على السياسة الكلية للدولة ويضر بتنمية النظم المصرفية المحلية.

- **ظاهرة اندماج الأسواق الدولية والبنوك**: حيث ينتج عنها بنوك عملاقة ذات رؤوس أموال ضخمة، وادى ذلك الى ارتفاع فروع البنوك ومن ثم ارتفاع حصة البنوك التجارية الاجنبية في الاسواق البنكية المحلية في العديد من دول العالم.

- **ظاهرة البنوك الالكترونية**: حيث تتميز هذه البنوك بقدرتها الفائقة والسريعة جدا على تقديم الخدمات البنكية في أي وقت وبدون انقطاع، ويعد ذلك تجدي من الدرجة الأولى للنظام البنكي الوطني مما يتطلب الجدية في مواجهته.